



النّظّارَة

مجلة عربية جامعية

شعبة اللغة العربية والدراسات الإسلامية،
قسم الدين والفلسفة، كلية الآداب،

جامعة جوس

العدد الثاني، الجزء الثاني، أكتوبر 2017م

AL-NAZZARAH
REFERRED JOURNAL OF ARABIC AND ISLAMIC STUDIES

ARABIC & ISLAMIC STUDIES UNIT, DEPARTMENT OF RELIGION
AND PHILOSOPHY, FACULTY OF ARTS,
UNIVERSITY OF JOS.

VOL 2, NO. 2, OCTOBER, 2017
PART TWO

النظاراة

مجلة عربية جامعة للغة العربية والدراسات الإسلامية

العدد الثاني، الجزء الثاني، أكتوبر، 2017م.

● الخاتمة.

أولاً: ماهية التحقيق والغاية منه.

التحقيق كلمة تكوت من مادة ح، ق، ق، الثلاثية وزيدت على هذه المادة الثلاثية حرف من نوع غيره القاف فأدغمت في العين الثانية الأصلية فصارت مشددة (حقّ) تحقيقاً ومن معاني دلالتها التصديق أو قال هو لم يفتكرا استعمالها في الكشف عن بعض معلومات المخطوطات ظلت اصطلاحاً معاصرًا يقصد به بذلك عقلها باخطبوطات حتى يمكن التثبت من استفادتها لشرائط معينة^(٥) أو إنه هو القيام بتناول أي تراث علمي أو ثقافي يمكّن كشف في قديم العهد أو حديثه للكشف عن حقائق لها صلة وثيقة بتلك المخطوطة، كالكشف عن مدى صحة كتب في المؤلف، وتاريخ كتابتها، ونوعية مدادها وخطها، ووصف حالتها، وبيان كمية سطور وجه أوراقها، ومتى تمّت وعرضها، وشرح موجز لفروقاتها، مع الوقف على اتجاهاتها العلمية؛ لتكون على مرأى القراء ويسهل عليهما. وبأوجز العبارة هو إرجاع النص كما أراد مؤلفه بألا يزيد ولا ينقص لأن هذا نص المؤلف وكلامه بلا نقاصان^(٦)؛ فهذا تعني الجهد المبذول في التعرف على صحة عنوان المخطوطة ومؤلفها ومدى صحة نسبة إليها والذى على وجه لا تختلف الأصل تحقيقاً، وفهم من هذا أن الغاية المستهدف إليها هي تقديم نص تقدّمها صحيحاً كما ورد دون شرح أو غيره مما لا ينبع إليه كثير من الناشرين بحيث كانوا ينقلون النصوص المحققة بالشرح والتعليق الأعلام والنقل الكثير من الكتب المطبوعة في صورة واسعة ملأة تضيق الرحب بالنصوص وتؤدي بالقارئ تشغله عن النص نفسه^(٧).

ثانياً: من محاولات العرب في نشر النصوص.

وقد قامت العرب بمحاولات في نشر النصوص كانت تتقدّم بها كأول من نوعها - محاولة لجنة من فقدان دليل معين متافق عليه بالسير على ضوئها في نشر النصوص والحاصل في ذلك أن الجمع العلمي بدمشق أمس الحاجة في وضع نهج معين ينشر به "تاريخ مدينة دمشق" الذي يعدّ أوسع تاريخ كتب عن مدينة، وإن مجلداً^(٨) كما أسلفنا، فأسند الأمر إلى لجنة من العلماء لوضع قواعد عامة تتبع في تحقيق مجلدات التاريخ فوفقاً الخطوط التالية في نشر النصوص:

أولها - أن تكون الغاية من تحقيق الكتاب تقديم نص صحيح يتضمن وجوب العناية باختلاف الروايات، وأن منها.

ثانية - توخي الإيجاز الشديد في التعليق لكيلا يثقل النص الأصلي بتعليقات طوال.

ثالثها - ضبط الأعلام، وتفسير الألفاظ الغامضة، وصرف النظر عن تخريج الأحاديث، والإهتمام بـ النقاطين، والفاصلة، وإشارات الاستفهام والتعجب لتوضيح النص.

رابعتها - إثبات الآيات بين قوسين مزهريتين، وترقيم سطور النص^(٩)

وتلت هذه أولى محاولات رسمية قامت بها اللجنة التي كلفت تحقيق كتاب "الشفاء" لابن سينا في ذلك ما كتبه الأستاذ الدكتور مذكور عن منهج النشر ما نصه "أن اللجنة سعت في جمع ما استطاعه

من مخطوطات الشفا، وأنها آثرت في النشر طريقة "النص المختار" أي أنها اختارت من المخطوطات النص الذي "خيل إليها أنه يفصح عن رأي المؤلف ويؤدي عبارته أداء كاملاً" وأنها عينت بذكر اختلاف الروايات وترجيع ما بان للجنة فيه "استقامة المعنى وسلامته وما ألف لدى بن سينا من ألفاظ وعبارات، وما أيدته مؤلفاته الأخرى" وأثبتت اللجنة في الهوامش، مع اختلاف الروايات شرعاً لغوياً، وذلك كي لا ينقل النص ورواياته بإضافات أخرى" واستعملت اللجنة علامات الترقيم، لأن من الضوري النشر بروح العصر وطريقته^(١٠)

ثم كتب على المستوى الفردي- الدكتور محمد مندور والأستاذ عبد السلام هارون عن قواعد نشر النصوص؛ تحدث الأول بإيجاز عن قواعد النشر النصوص الكلاسيكية في مقالتيه نقد فيها كتاب قوانين الدواوين لابن مماتي^(١١) الذي نشره الدكتور عزيز سوريان عطيه. وتحدث الثاني في كتابه أسماء "تحقيق النصوص ونشرها" متضمناً محاضرات ألقاها على طلبة دار العلوم بالقاهرة، فيها معارف كثيرة مختلفة، تحدث فيها عن كيف وصلت إليها الثقافة العربية وعن "الوراق والوراقين" وعن "المخطوط" كما تحدث عن أصول "النصوص" والمكلمات الحديثة وغير ذلك مما يحتاج إليه المبتدئ في النشر^(١٢).

وفي هذا وجهه إليه الدكتور صلاح الدين المنجد نقدات منها عدم اطلاعه على ما قد كتب في هذا الموضوع باللغات الأجنبية وأنه ناقص ل تمام كتابه في النهج الذي كان يدعو إليه، ومنها أنه خلط في هذا الكتاب بين قواعد تحقيق النصوص والعلوم المساعدة على التحقيق كعلم المخطوط أو علم المصادر وغير ذلك؛ والمعلوم أن هذين العلمين يدرسان دراسة طويلة على منهج علمي، ولا يمكن إيفاؤهما حقّهما بصفحات^(١٣).

وفي هذا الصدد يعتذر الباحث للأستاذ عبد السلام هارون في بعض هذه الانتقادات أن الخلط بين قواعد النصوص والعلوم المساعدة للتحقيق ليس بينها فارق كبير بحيث تعد هذه العلوم المساعدة كوسيلة تستكمل بها معرفة تلك القواعد والعمل به على أحسن الوجه، مثلاً فيما يمس الصلة بمعرفة المخطوط والتي لها يتعرف المحقق على أقدم نسخ بين النسخ الحصول عليها مخطوطاً تعددت له النسخ؛ وهذا مما يطالب من المحقق أن يقوم به قبل إقامته على عمل التحقيق الذي يسير فيه وفق القواعد الموضوعة له فما يتوصل به إلى الواجب فهو واجب.

وفي آخر المطاف محاولة الدكتور صلاح الدين المنجد بوضع قواعد تحقيق المخطوطات والتي قدّمها إلى مؤتمر الجامع العلمية الذي انعقد بدمشق سنة ١٩٥٦م بمشاركة أعضاء جمع القاهرة ودمشق وبغداد طالباً النظر فيها، ودرست هذه القواعد في لجنة التراث العربي في المؤتمر وأسفرت هذه الدراسة عن موافقة عليها لتكون دليلاً للمحققين عند ما ينشرون النصوص القديمة وترجمت هذه القواعد إلى لغات شتى مثل الفرنسية والاسبانية والإيطالية والفارسية والتركية والإنكليزية^(١٤).

ثالثاً: مسؤولية المحقق قبل قيامه بالتحقيق.

ترتّب على من يقدم على تحقيق مخطوط ما عدة أمور يجب استيفاؤها قبل القيام بالتحقيق وهي في مجموعها تمكّن له الاستطاعة أن يعرف حقيقة تلك المخطوطة وتكتب له نجاحاً في التحقيق؛ فهذه الأمور ترجع إلى نقاط تالية :-

(١) جمع نسخ المخطوطة

يجب على الحق أن يقوم بجمع نسخ المخطوط الذي يريد تحقيقه إذا كانت له عدة نسخ مبعثرة في أماكن شتى من المكتبات العامة والخاصة فثلا إذا كان من المخطوطات القديمة يكون له الرجوع إلى كتاب بروكلمن (GAL) تاريخ الأدب لبروكلمون فرصة الاطلاع عليها ويكون جاد الطلب إلى أي مكان يتحتم وجوده فيه من دون أن يعتريه في سبيل ذلك فتور ولا ملل؛ لأنه إذا أكفي بنسخة واحدة عن النسخ الأخرى الموجودة لا يكون موازنا بين الروايات الواردة في المخطوطة ولا يكون على بصيرة في معرفة أصحابها وأئيقها اعتقادا، وبلغت أهمية تعدد نسخ المخطوطة من نسخة واحدة؛ يشترطون في المخطوطة التي تحقق وتنشر أن يوجد لها أكثر من نسخة ولا يوفدون على نسخ متعددة يستطيع - إلا في الحالات القصوى كشدة الحاجة إليها، وعدم العثور على نسخ أخرى^(١٥)؛ فالحصول على نسخ متعددة يستطيع - بدراساتها أن يوازن بين النصوص بعد تعرفه على أقدمها كتابة وفي هذا الصدد يطالب انتباه الحق إلى هذه النقاط التالية:-

- فحص المخطوطة مع اختلاف نسخها ودراسة ورقها لتمكن من تحقيق عمرها، ولا ينخدع الحق بما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيفة، ويجب التنبه على أن ليست آثار العث والأرضة والبلى تدل دلالة قاطعة على قدم النسخة، فإننا نشاهد تلك الآثار في مخطوطات قد لا يتتجاوز عمرها خمسين عاما، كما رأينا بعضًا من المخطوطات الحديثة يزورها التجار بطريقة صناعية حتى يبدو ورقها قدماً باليه.
- دراسة المداد ليتبين له قرب عهده أو بعده.
- دراسة الخط الذي كتب به هذه النسخ؛ لأنه كثيراً ما توجد نسخ خطية ليس عليها تاريخ يمكن الاعتماد عليه عند عملية الترتيب، ويمكن تحديد تاريخها بواسطة الخط الذي كتب به^(١٦) لأن لكل عصر نهجاً خاصاً في الخط ونظام كتابته يستطيع الخبر الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته.
- فحص اطراد الخط ونظامه في النسخة، فقد تكون النسخة ملقة فيحيط ذلك بقيمتها أو يرفعها.
- الوقف على عنوان الكتاب وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات.
- ومن الاحتمال وجود ما يدل على قراءة بعض العلماء أو تعليقاتهم في ثانياً النسخة.
- النظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه حتى يستوثق من كمال النسخة وصحّة ترتيبها؛ وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعليقية)، وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدلّ على بدء الصفحة التي تليها، ويطلق عليها في اللغة المحلية (متأشّي) Matachi؛ فبتتبع هذه التعقيبات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب.
- النظر في خاتمة الكتاب لعله يبيّن اسم الناشر وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة.

● أن يقوم باختصار بعض الألفاظ التي قد ترد في مواطن عدة في النص وتطلق عليها الألفاظ المختصرة والتي تفسر عن كتابة كلها الرموز مثلاً: (رحمه) في رحمه الله. و (رضه) في رضي الله عنه. و (تع) في تعالى. و (ثنا) في حدثنا. و (ص) في صحيح (و ق.م) قبل الميلاد. و (م) التاريخ الميلادي. و (هـ) للتاريخ الهجري و (ص) الصفحة (إلخ) إلى آخر الكلام و (اهـ) انتهى كلامه. يعني الحق بالاكتفاء في هذه الألفاظ أو الجمل بهذه الرموز المتقدمة وهي أكثر مما أتينا به في هذه العجالة فليراجعها القارئ في أماكن التفصيل عنها^(٢٠).

(ب) مقتضيات التحقيق الشكلية
يكتسي عمل التحقيق في الشكل بعض
التالية:-

- يجب على الحق أن يقسم أبواب ما في المخطوطة إذا لم يتوها المؤلف؛ ويؤدي هذا التبويب إلى الحسن والجمال وعدم التعاطل في الكلام وتفصيل الأمور والقضايا تفصيلاً منطقياً تسير وفق قانون النظائر والفضائل الكلامية، وبغض النظر كل باب من هذه الأبواب أو الفصول عنواناً لائقاً مناسباً.
 - ينبغي له أن يقوم بترقيم الصفحات؛ لأن العادة المألوفة في كثير من المخطوطات القديمة عدم ترقيم الصفحات ترقى غرباً بل كانت تكتب في أسفل صفحاتها بعض كلمات تبتدئ بها الصفحة التالية وهي ما يقال له "متاشي" في إحدى اللغات المحلية النيجيرية^(٢١)؛ ويضمن هذا الترقيم النمري عدم الاختلاط والاشتباه الذي قد يحصل خصوصاً عند تشابه كلمات في أوائل الصفحات.
 - كما يحسن به أن يرقم الشخصيات الواردة في المخطوطة وبالخاصة إذا كانت في الترجم. ويرقم الأحاديث عند كونها مخطوطة في الأحاديث.
 - أن ينتبه إلى مواضع استعمال علامات الترقيم ويضع كل منها في موضع مناسب؛ لأنه كثيراً ما تخلو كتب الأقدمين من هذه علامات الترقيم وقع لعدمها في مواطن كثيرة الاختلال المعنوي، فبراءة الحق لهذه العلامات ووضعها في أماكنها المناسبة تضمن للنص الاستيفاء المعنوي على أحسن وجه وتعرض أجزاءه تصعيباً يتعامل به القارئ في سهولة القراءة وتحضير المعنى. ومن هذه علامات الترقيم:
 - الفصلة أو الفاصلة أو الشولة (،) وتطلق عليها الصغرى وهي تستعمل في كلام متواصل لا يرنو إلى النهاية، أو بعد لفظ المنادي.
 - الفصلة أو الفاصلة أو النقطة (.) وهي تطلق عليها الفاصلة الكبرى وتستعمل في نهاية الكلام وانتهاء المعانى في الجمل قبل البداية الجديدة في الآخر. ولا يجمع بين الفاصلتين في آن واحد^(٢٢).
 - علامة الحذف (...) وهي نقطة أفقية أقلها ثلث نقط تنبئ عن وجود المذوف في الكلام؛ لاحترام الوقت أو الاكتفاء بما له أهمية كبرى في الكلام.

الفاصلة المنقوطة (؛) توضع بعد جملة يليها سبب أو تعيل أو بين الجملتين بينهما ارتباط ثامن في المعنى دون الإعراب.

علامة التنصيص ("") وهي علامة تستعمل في بيان النص المشوق حسب صورته وشكله في المنشول منه من غير تعديل ولا تحريف.

علامة الاستفهام (?) وهي علامة توضع أمام حرف استفهامي أو بعد الكلام المستفهم عنه. النقطتان (:) وتستعمل هذه العلامة غالباً بعد القول أو عند التفصيل بعد الإجمال أو بين الشيئ وأقسامه وأنواعه.

علامة الانفعال (!) وهي تستعمل لما تثير في النفس التعجب والحزن والفرح. القوسان () توضع بينها عبارات التفسير أو البيان لما قد تقدم أو استكمال ما قد نقص. القوسان المركّنان [] توضع بينها زيادات يختص بها الشخص في جملة مقتبسة.

السرطان (-) وهي علامة تنبئ أن ما بينها اعتراضي فيتصل ما قبلها بما بعدها.

كلها هي أهم علامات الترقيم التي يجدر بالتحقق أو يلزم عليه مراعاتها عند القيام بتحقيق النص ويوحي توخيه له سائراته مع فكرة الكاتب وتعبير المؤلف كما يكشف باستفائه حقوق هذه العلامات بوضعها في أماكنها المتغيرة عن حقق وعمقه في الكتابة والدرية الحاصلة على مجرى أجزاء الكلام وأعضائه.

ومن مقتضيات التحقيق الشكلية أن يفهرس المحقق للمخطوطه؛ وهذه الفهرسة مما يضم الكتاب ويكتب جمه، ولها فائدة ترجى منها؛ وذلك أن الفهرس يكون بمثابة دليل يصل به الناشر إلى منشوده في ثنايا النص مثلًا إذا كان الخطوط في الأشعار يستلزم على المحقق أن يفهرس للقوافي وتصور الأبيات فيها حتى يسهل التعرف المقدم عن الشعر أو القصيدة، كما يفهرس للبلدان إذا كان ما ألف في البلدان والأماكن ليسهل على الباحث ماهية البلدان أو الأماكن التي تناول الحديث عنها. ويفهرس للموضوعات والأبواب والفصوص، كما يفهرس للأحاديث مرتبًا حسب الحروف الأبجدية^(٢٣). ويضع فهرس أهم الحوادث إذا كان الخطوط في التاريخ.

وياستفأء كل ما تقدم ينتهي المحقق من العمل ويبقى أمامه كتابة المقدمة له فيبرز فيها عدة نقاط من أهميتها: كشف عن موضوع الكتاب مع الإشارة البيانية إن كان مسبوقاً بتأليف أو كتابة في هذا الموضوع. كما يقوم في هذه تيمة بوصف المخطوط وبيان النسخ التي اعتمد عليها في النشر والكشف عن الأماكن أو المكتبات التي وجدها فيها ذكر تاريخ كتابتها وتقديم صور لبعض صفحاتها إن أمكن^(٢٤). ويشرح الحديث عن الخطوات التي اتبعتها في إخراج هذه المخطوطة مع الظروف والملابسات والدوافع التي حفزت إليها، وإن لم يكن في استطاعته الحصول بعض هذه النسخ أو كانت مفقودة يذكر عددها، ويعرف بكل من له سهم بشكل أو آخر في إخراج العمل

وينتهي كل ذلك بالحديث عن أهمية الكتاب ومدى الاحتياج إليه مع الإشارة إلى فكرة جديدة مبتكرة يثري بها المكتبات العربية والرصائد العلمية.

ويأتي بعد ذلك دور ثبت المراجع والمصادر التي استعان بها في هذا العمل ويكون هذا الثبت المرجعي في آخر صفحات الكتاب، وثبتت فيه اسم المرجع ومؤلفه وتاريخ طبعه وناشره وقد يرتب هذه المراجع ترتيباً أبجدياً يتقدم في المؤلف اسم عائلته أو ما اشتهر به من بين أسمائه.

خامساً: الخاتمة.

قد أكتشفنا عبر السطور المتقدمة ما للتحقيق من أهمية ومنفعة، وأن جهود العرب فيه مسبوقة بجهود الغرب من حيث الوضع له قواعد تتبع في نشر النصوص، وهذا التحقيق يعدّ عاملاً مهماً من بين تلك العوامل التي تصون المخطوطات العربية من الضياع؛ إذ هو وحده يضمن لها البقاء حيث إنه يزيل عنها لثام الاغتراب ويحدها إلى عالم الشهود والقراءة، ونفهم من هذا أعظم ابتلاء يعنيه كثير من التراث العربي الضخم الذي لم يزل في رقعة مخابن الوراقين وجبس المعنيين أو المهتمين بها في ربوة العالم الإسلامي، وندعوهم بأعلى الصوت أنه ليس من طقوس مقدسة بل عليهم أن يخلوا له سبيلاً ليشهد نور الحياة ويستفيد به القاصي والداني على السواء.

الهوامش.

- ١- المنجد، صلاح الدين (الدكتور)، قواعد تحقيق المخطوطات، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٨٢م، ط٦، ص٧.
- ٢- مقدم، عبد الرشيد محمود، راجع دراسة موضوعية للمخطوطات العربية في إمارة إلورن، نيجيريا؛ عبارة عن رسالة قدماها لنيل درجة الدكتوراه بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة إلورن، إلورن - نيجيريا، ٢٠٠١٣م. ص٧١-٨٣.
- ٣- المرجع السابق، ص٧-٨.
- ٤- الربيعة، عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي (الدكتور)، البحث العلمي حقيقته، ومصادرها، ومادتها، ومناهجه، وكتاباته، وطبعاته، ومناقشته، ط٢، ج٢، ١٤١٨هـ/٢٠٠٠م. ص٢٣٥.
- ٥- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
- ٦- الشيشاني، محمد بن إبراهيم رئيس مركز المخطوطات والتراجم والوثائق بدولة الكويت؛ سلسلة تساؤلات طرحت عليه ونشرت على شبكة الانترنت موقع غوغل www.google.com.ng بتاريخ ٢٥/٦/٢٠١١م.
- ٧- المنجد، المرجع السابق، ص١٥.
- ٨- المرجع نفسه، ص٩.
- ٩- انظر مقدمة الملة الأولى لتاريخ مدينة دمشق تحقيق لجنة التحقيق المؤلفة من المجمع العلمي بدمشق ١٩٥١م.

- ١٠- راجع كتاب الشفا (المنطق)، المدخل؛ مقدمة الدكتور مذكور، القاهرة، ١٩٥٣م. ص ٣٨-٤٢.
- ١١- انظر مجلة الثقافة، العدد ٢٢٧، والعدد ٢٨٠ سنة ١٩٤٤م ثم نشرا في كتاب "في الميزان الجديد" لمندور.
- ١٢- هارون، عبد السلام، تحقيق النصوص ونشرها ، ١٩٥٤م.
- ١٣- المنجد، المرجع السابق، ص ١٠-١١.
- ١٤- انظر مقدمة الطبعة الرابعة لكتاب قواعد تحقيق النصوص، بيروت، ١٩٧٠م.
- ١٥- عميرة، عبد الرحمن، أضواء على البحث والمصادر، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ٥/١٩٨٨م.
- ص ٦٥
- ١٦- المرجع نفسه، ص ٦٥.
- ١٧- الإمام، عبد الرحمن أحمد (الدكتور) ، المخطوطة العربية في العصر الحديث ودورها في النهضة بالعلوم العربية؛ وهي عبارة عن مقالة مقدمة في المؤتمر الدولي الذي نظمه قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة عثمان بن فودي، سكتتو، ٢٠١٠م. ص ١٠.
- ١٨- عميرة، المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥.
- ١٩- راجع المرجع نفسه.
- ٢٠- المرجع نفسه، ص ٧٢-٧٣.
- ٢١- مقدم، المرجع السابق، ص ٣٢٩.
- ٢٢- عميرة، المرجع السابق.
- ٢٣- المرجع نفسه.
- ٢٤- المرجع نفسه، ص ٧٠.